

المغرب العربي

الدكتور حسين مؤنس

هزلف الستار الحريمي :

يصعب جداً أن يتحدث الإنسان عن المغرب الإسلامي المعاصر في شيء من الثقة أو قريب من الثقة ، لأن الدولة الفرنسية التي وضعت يدها على معظم نواحي المغرب جميعاً بالتدريج من حدود تونس إلى ساحل المحيط ابتداء من سنة ١٨٣٠ حرصت على أن تسدل على هذا القطر الإسلامي الواسع ستاراً كثيفاً لا يكاد شعاع واحد من النور ينفذ منه ، لا من المغرب إلى بقية العالم ولا من هذا العالم إلى المغرب . وحذت حذوها إيطاليا في طرابلس وإسبانيا في منطقة الريف . وهي إنما حرصت على ذلك لأنها وضعت لنفسها غاية واحدة لعل دولة من الدول لم ترسبها لا في حقيقة ولا في خيال : وهي إلغاء هذا المغرب الإسلامي من الوجود إلغاء واستبدال مغرب مسيحي أو أوربي به . وهي لهذا لم تحرص إلا على شيء واحد في هذا العالم الواسع : الأرض وما تضمه من خيرات ، فأما الناس الذين يعيشون على هذه الأرض ، وأما الإسلام الذي تأصل في طبيعة البلاد حتى صار جزءاً من « مناخها » فلم يدخل للفرنسيين في حساب . ومن ثم توجهت همه الحكومة الفرنسية مثلاً إلى استئصال الشعوب المغربية الإسلامية . وكتابات الفرنسيين المتحمسين تضم إشارات كثيرة إلى ما فعله الأوروبيون بأهل القارة الأمريكية الأصلاء من الهنود الحمر ، وقد لاحظت في بعض تصرفات حكام الجزائر الفرنسيين ما يدل بوضوح على أنهم يسمعون لمثل هذه الغاية سعيّاً سافراً ، ويتضح ذلك جلياً في جميع التصرفات التي صدرت عن حكام الجزائر الفرنسيين بين سنتي ١٨٣٠ و ١٨٧٠ — فقد أصدر الجنرال بومون في سنة ١٨٣٠ قراراً استصفي به للحكومة الفرنسية كل الأوقاف الإسلامية في الجزائر ، وبعد ذلك بثلاث سنوات أصدر الجنرال بوايبي منشوراً استصفي به للحكومة الفرنسية المقارات التي لم يستطع أصحابها إبراز أدلة ملكيتها خلال فترة قصيرة معينة ، وقد أصدر هذا القرار ونفذه وهو يعلم أن ٩٠٪ من أهل الجزائر لم يملوا بأمره ، ولو علموا ما استطاعوا تنفيذه لجهلهم بالاجراءات القانونية التي ينبغي أن يقوموا بها

وفي سنة ١٨٤٦ أصدرت الحكومة الفرنسية قراراً استصفت به لنفسها كل الأراضي الفضاء وهي تعلم أن هذه الأراضي إنما هي مراعى لماشية القبائل ، ولا حياة لرجالها بدونها ، وفي سنة ١٨٥١ أصدرت قراراً استصفت به لنفسها أراضي الغابات في الجزائر كلها ، وفي سنة ١٨٧١ وضعت يدها على خمسة وعشرين ألف كيلو مترا من أخصب أراضي الجزائر عقب ثورة محلية قامت في بعض النواحي ، وبهذا استخلصت الدولة الفرنسية لنفسها ١١٦٩٠٠ كيلو مترا من مجموع مساحة البلاد وهي ٢٠٨٠٠٠ كيلو مترا أي ما يزيد على النصف . وبديهي أن هذا المستصفي هو خير أراضي الجزائر جميعاً ، ولم تتوقف الحكومة الفرنسية عن هذه السياسة إلا حينما لم يعد في هذا القطر أرض تصلح لشيء . ولو قد كانت الحكومة الفرنسية تستصفي ما تضع عليه يدها لصالح الجزائر وأهلها لكان من الجائر تبرير مثل هذه التصرفات ، ولكنها استصفتها باسم الحكومة الفرنسية ولمصلحة الشعب الفرنسي وحده . وغايتها من هذه السياسة واضحة : هي طرد الشعب الجزائري من بلاده وأراضيه وقذفه إلى الفياق والهضاب كما فعل المستعمرون الأوروبيون مع الهنود الحمر . وكلما استصفت الحكومة جزءاً من الأرض سارعت إلى توزيعه على مهاجرين فرنسيين أو أوروبيين . وطبيعي أن طرد الناس من بلادهم على هذه الصورة لا يتم في سهولة وسلام ، وإنما تستعمل القوة لتنفيذه . ومن ثم غصّ تاريخ الجزائر الفرنسية بحوادث محزنة يسميها المؤرخون الفرنسيون « حروباً » ويسميها المنطق الصحيح مجازر ، ولا يعرف العالم عن تفاصيل هذه المجازر شيئاً ، وإن كنا نستطيع أن نبين الكثير من هذه التفاصيل أثناء مطالعتنا في تاريخ رجل كالرشال ليوتي كان يستأصل قبائل مراكشية بأسرها لكي يستولى على أرضها ويوزعها على المهاجرين الأتريسيين الذين فروا إلى فرنسا عقب استيلاء الألمان عليها بعد هزيمة فرنسا سنة ١٨٧١ .

فرنسا تستصفي نصف تونس الشمالية للمستعمرين الأوروبيين

وبعد أن فرضت فرنسا حمايتها على تونس في مايو سنة ١٨٨١ أمرت بتطبيق أساليب الاستصفاء واحداً فواحداً عليها حتى جرد المزارعون التونسيون من أكثر من ٦٧ ٪ من الأراضي الصالحة للزراعة في الشمال ، ولم يبق أمام أهل البلاد إلا الارتداد إلى حياة الرعي أو العمل كأجراء عند المستعمرين .

وفي مراكش :

وقد انبعت فرنسا هذه الخطوة في مراكش بعد وضعها تحت الحماية الفرنسية سنة ١٩١٢ فقد استمرت الحكومة الفرنسية تجرد الأهالي من كل أرض صالحة للزراعة حتى أصبح ٨٦ ٪ منهم عمالا زراعيين أو رعاة لا أرض لهم ، ولا تزيد نسبة المراكشيين الذين يملكون أرضاً عن $\frac{1}{5}$ ٪ في حين لا يوجد بين الـ ٨٤٠ و ١١٥٠ فرنسي الذين يعيشون في مراكش واحد لا يملك أرضاً أو عقاراً أو مصنفاً .

ولعل أغرب ما في الموضوع هو طريقة تصرف الدولة الفرنسية في هذه الأراضي التي استصفتها ، وهي تبلغ نحو ٧٠ ٪ من الأراضي الصالحة للزراعة في المغرب كله . فقد أنشأت في كل قطر من أقطار المغرب الثلاثة خزائن سمّتها صندوق التعمير *Caisse de Colonisation* وأخذت من ميزانية القطر جزءاً كبيراً أو دعت فيه ، ثم أنشأت إدارات سمّتها « إدارات الفلاحة والتعمير » تقوم بتقسيم الأراضي وبيعها بيعاً صورياً للهاجرين الفرنسيين بأثمان زهيدة تسدد على مدى عشر سنوات ، ولما كان المهاجر الفرنسي يقبل إلى المغرب ولا مال معه ، فإن الحكومة الفرنسية تقدم له قروضا بدون فوائد من صندوق الاستعمار ، أي أن فرنسا تسلب المغربي أرضه وتهديها إلى الفرنسي ، وتأخذ من المغربي المال الذي يلزم الفرنسي لاستصلاح هذه الأرض . وقد بلغ ما جمع من التونسيين وحدهم لصندوق الاستعمار هذا بين سنتي ١٩٠٠ و ١٩٠٧ نحو عشرة ملايين من الفرنكات الذهبية ، (أي نحو مليونين من الجنيهات المصرية الذهبية) . وقس على ذلك ما جرى في الجزائر ومراكش . هذا ولا يسمح للمغربي بشراء أرض من هذا المستصفي . ولم يسجل التاريخ فيما عرف من ألوان الاستبداد لو ناهو أبشع من ذلك . ولو اشترت الحكومة الفرنسية الأرض وأقرضت المهاجرين الفرنسيين من مالها لكان ذلك معقولا بعض الشيء ، واسكنها تأخذ من صاحب الأرض أرضه وتعطيها للتدخيل ، ثم ترغم صاحب الأرض السكين على تقديم المال إلى هذا السيد المستعمر ، بل ترغمه على العمل في أرضه كأجير ، وتحدد الأجر الذي يدفع له ، وتعاقب المغربي إذا رفض العمل .

هكذا أخرج الفرنسيون أهل المغرب من أرض بلادهم وأزولهم إلى مرتبة الأجراء والرقا فحكموا عليهم بذلك أن يظلوا في مستوى اقتصادي معنوي منخفض جدا لا يمكن من مجرد التفكير في التقدم أو الإبقاء . ومهما فعل الفرنسيون بعد ذلك من إنشاء مستشفيات أو طرق أو موانئ ، فإن الإنسان لا يستطيع أن يحسبه لهم في حساب الحسنات أو في حساب الأعمال

الإنسانية ، لأن شيئاً من هذا كله لا يعود على المغرب بالخير ، بل هو مخصص للفرنسي أو الأجنبي وحدهما ، ومن هنا لا غرابة أن يكون المستوى العام للناس في هذا المغرب في حالة من الهبوط لا يمكن مقارنتها بحال في أى بلد إسلامي آخر ، هذا رغم ما يعرف الناس أجمعون من ذكاء المغاربة واستعدادهم للفوق في كل ميدان ، وتاريخهم الإسلامي حافل بالأعلام والدولات على قلة عددهم وقسوة ظروفهم الاجتماعية .

الدول الأوروبية في المغرب والاستمرار الى أى أساس قانوني :

والمعروف أن الدول الأوروبية إذا دخلت بلدا أعلنت أنها لا تقصد إلا معاونة الأهليين على إدارة شئونهم وتدريبهم على أساليب الحكم الصحيح ، حتى يصلوا إلى مستوى يمكنهم من السير وحدهم . هكذا يملن الإنجليز والمولنديون والأمريكيون ، واسنا بسبيل محاسبتهم على ما حققوا وما لم يحققوا من هذه الأهداف ، وإنما المهم أنهم يعلنون ذلك فيدلون على لون من الحياء الإنساني ، ولكن الفرنسيين لا يعلنون ذلك ولا يتعهدون قبـل أهل البلاد بشيء . فقد دخل الفرنسيون الجزائر فاحين في سنة ١٨٣٠ ، وألغوا نظامها القائم ، وأخضعوا البلاد لنظام عسكري ، ولم يتقيدوا قبل أهلها بشيء ، ولم يعدوهم بشيء . وليس في معاهدة « باردو » التي وقعها الجنرال « برنار » مع باي تونس محمد الصادق في ١٢ مايو سنة ١٨٨١ نص واحد يتعهد فيه الفرنسيون بالعمل على ترقية مستوى التونسيين أو السير بهم إلى الأمام بل ليس فيها شرط واحد يضمن حقوق الأهليين حيال القاصبين ، ولو بعد حين من الزمان . وليس في معاهدة فاس التي عقدت في ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ بين الفرنسيين وسلطان مراکش مولاي السلطان عبد الحفيظ نص واحد يدل على أن الفرنسيين وضعوا مصالح المراكشيين موضع الاعتبار ولو من الوجهة النظرية ، أو كانوا يفكرون - ولو مجرد التفكير - في ترك البلاد يوما من الأيام .

ويقرر رجال القانون الفرنسيون أن كل قطر من أقطار المغرب له وضع خاص بالنسبة لفرنسا : فالجزائر جزء من الوطن الفرنسي ، وتونس إقليم مُعاهد ، ومراكش تحت الحماية . ويحاول هؤلاء القانونيون أن يفسفوا الموضوع ليبينوا أن فرنسا تضع لكل قطر منها من الأنظمة ما يلائمه ، وأنها تحرص على الأوضاع القانونية في كل ناحية ، ولكنهم يقررون صراحة أن الواقع يخالف هذا الوضع النظري ، فلا فرق في نظرة فرنسا أو أسلوب سياستها

في هذه الأقطار المغربية الثلاثة ، فهي تعامل على نفس الأساس الذي تعامل به المستعمرات الصريحة كالسنغال والكامرون . وقد وضع الفرنسيون هذه الأنظمة منذ قرن من الزمان ولا يريدون أن يغيروا منها شيئاً ، كأن هذه النظم إنما وضعت لتظل قائمة إلى الأبد لا يغير تطور الدنيا أو تقلب الحوادث من أمرها شيئاً ، وكأن هؤلاء الغربيين الذين وضعت لهم هذه الأنظمة ظلوا في نفس المستوى الفكري والاجتماعي الذي كانوا فيه يوم نزلت فرنسا بلادهم طوال هذا القرن المنقضى . وفي هذا وحده اعتراف صريح من الفرنسيين بأنهم لم يسيروا بأهل البلاد خطوة واحدة إلى الأمام . وسنرى مما يلي أن البلاد تأخرت في ظلهم على نحو محزن حقاً . وذلك طبيعي ، لأن الفرنسيين كانوا يقصدون هذا التأخر ، وكل أنظمتهم وتشريعاتهم وتصرفاتهم تتجه نحو هذه الغاية .

فرنسا تؤخر أهل المغرب :

من هنا لم تتجه همه الفرنسيين إلى أن ترتفع بواحد من هذه الأقطار الثلاثة عن مستوى المستعمرات التي تدار لمصلحة البلد المستعمر وأهله أو السير بهم في الطريق الذي يؤدي بهم يوماً ما إلى حكم أنفسهم بأنفسهم حكماً عادلاً منظماً حديثاً . بل جرت الحكومة الفرنسية على عكس ذلك تماماً ، فحرصت على أن تبعد الأهليين عن نواحي الحكم ، وحرصت على أن تقضي على ما عسى أن يكون عندهم من وسائله وما بين أيديهم من أعنته .

فقد دخل الفرنسيون الجزائر مثلاً ، فوجدوا فيها نظاماً بدائياً ، كان من الممكن إصلاحه وتعديله أو استعمال العناصر الصالحة منه على الأقل ، كما فعل الإنجليز حينما دخلوا مصر في سنة ١٨٨٢ مثلاً ، ولكن الفرنسيين جروا على عكس ذلك تماماً .

ففي سنة ١٨٤٨ قررت الحكومة الفرنسية اعتبار الجزائر مقاطعة فرنسية ، أي جزءاً من الوطن الفرنسي ، أو ملكاً للشعب الفرنسي بتعبير أدق ، فألغيت من الوجود إلناء ، وهذا وضع أقل من أوضاع المستعمرات .

وليت هذا الإلناء قد تم على نحو يضمن للجزائريين شيئاً من الحقوق .

فقد اعتبرت الجزائر جزءاً من الوطن الفرنسي ، فكان من الطبيعي أن يعتبر الجزائريون فرنسيين ، وبذلك يكون لهم وضع دولي مفهوم بين أهل العالم أجمعين . ولكن الفرنسيين منحوا الأرض واستبعدوا الناس في سنة ١٩٣٢ كان عدد الجزائريين ٦٤٦٩٨٩٨ وليس منهم إلا بضعة آلاف معتبرين فرنسيين ، أما الباقي فلا وضع قانونياً لهم يحدد موقفهم من غيرهم من أهل هذه الأرض . فبينما يستطيع أهل المستعمرات الإنجليزية السفر إلى الخارج حاملين

جوازات سفر إنجليزية لا يستطيع جزائري واحد من هؤلاء « المنبوذين » السفر إلى خارج بلاده — عدا فرنسا — لأن السلطات الفرنسية لا تمنحه ورقة واحدة يثبت فيها وجوده بين أهل الأرض أجمعين .

بل الأمر أسوأ من ذلك بكثير ، فإن الفرنسيين يحكمون الجزائر بواسطة حاكم فرنسي تابع لوزير الداخلية يساعده مجلس أعلى من سبعة من كبار الموظفين الفرنسيين ليس فيهم جزائري واحد .

وهناك الجمعية الجزائرية — وهي شيء يشبه البرلمان — تتكون من ستين عضواً منهم سبعة فقط من الجزائريين ، ثلاثة منهم معينون والأربعة الباقون فقط منتخبون .

وهناك مجلس اقتصادي يبحث المسائل الاقتصادية أعضاؤه ٦٩ ليس منهم إلا واحد وعشرون من المسلمين يمثلون بعض الصناعات المحلية الصغيرة . ولا يقام لأرائهم وزن في كبير أو صغير .

هذا ونسبة الأهلين إلى الفرنسيين هي ١٦ : ١ .

وإليك ما يقوله أحد « نواب » الجزائر — والفروض أنه يتصدى للدفاع عن مصالح الجزائريين أجمعين — : « قبل أن نفكر في منح الحقوق السياسية لهؤلاء الأهلين الذين لا يفهمونها ، ولا يطالبون بها ! ينبغي علينا أن نغذيهم وأن نكسوهم ، وأن نهيب لهم المسكن وأن نعلمهم » . يقول ذلك في مايو سنة ١٩٤٧ بعد الحرب العالمية الثانية ، وبعد ميثاق الأطلسي وبعد مائة وسبعة عشر عاماً من الإدارة الفرنسية ! يقول ذلك وهو يعلم أن إنجلترا منحت الهند الاستقلال وتخلت عن بورما ، وأن أمريكا أنشأت نظاماً نيابياً في الفلبين ، ولم يبق في الدنيا بلد أهله على شيء من الحضارة إلا أصبح له من الحرية نصيب .

بعد ١١٧ عاماً يقرر هذا النائب الجزائري أن الحكومة الفرنسية لم تعلم الجزائريين بعد ولم تعلمهم ولم تكسهم بعد ، ويقول إن الجزائريين لا يفهمون الحقوق السياسية ولا يطالبون بها مجرد المطالبة ، فلو كان ما قاله حقاً فهو عار على الفرنسيين قبل أن يكون عاراً على الغربيين ! هذا ويخضع الفرنسي في المغرب للقانون الفرنسي في حين يخضع الأهلون لنظام وقانون خاص يسمى Code de l'indigénat لا يكاد المغربي يظفر فيه بوضع يفهم منه أنه إنسان له مشاعر وتفكير .

والأمر في تونس أسوأ من هذا بكثير ، فقد دخل الفرنسيون البلاد سنة ١٨٨١ فوجدوا فيها أميراً له مجلس وزراء بماونه مجلس نواب ، مهما كان مقدار سلطته وطريقة انتخاب

أعضائه فهو يصور ولو ظلا من الحرية وجانباً من سلطان المحكومين .
بدأ الفرنسيون فقسّموا البلاد إلى قسمين : شمالي يديره الموظفون الفرنسيون إدارة
مدنية ، وجنوبي يحكمه حاكم عسكري ، كأنه بعض مواطن الممّج والمتوحشين .
إدارات فرنسية صرفه :

والإدارة في القسم الشمالي فرنسية صرفة يقوم بها ٣٥٠٠٠ من الموظفين . نخور بهم
فقط من التونسيين (وهم الخدم وصغار الكتاب) ولو حسبت نسبة الموظفين إلى عدد سكان
تونس أجمعين لكان لكل مائة من السكان موظف فرنسي ! وطبيعي أن الحكومة الفرنسية
تكثر من الموظفين رغبة منها في زيادة عدد الفرنسيين في البلاد .

وهؤلاء الموظفون الفرنسيون يتقاضون حوالي ٦٠ ٪ من ميزانية البلاد ، وهم يستعملون
الفرنسية مع من يعرفها ومن لا يعرفها حتى يحتاج التونسي إلى مترجم يتوسط بينه
وبين الموظفين !

وهؤلاء الموظفون جميعاً مسئولون أمام الحاكم العام وحده ، وهذا مسئول أمام وزير
الخارجية الفرنسية ، ولا مسئولية بعد ذلك .

والحال في مراکش لا يختلف عن ذلك في كثير ، فالسلطان لا يملك من الأمر قليلاً
ولا كثيراً ، والقانون الذي يرعاه الحاكم العام لا يطبق على الأهليين ، وإنما تقتصر امتيازاته
على الفرنسيين وحدهم .

ومن غرائب العقليّة الفرنسية أنها لا تنجّل من أن تعمل هذه التفرقة بالحرص على مصالح
المراكشيين ! كأن هؤلاء الناس لا يسلحون لقانون حديث ، وكأنما قضى الله بأن يظلوا في
ظلمات العصور الوسطى إلى أبد الأبد .

والإدارة في مراکش فرنسية صرفة يقوم بها ٢٢٠٠٠ من الموظفين منهم ٧٠٠٠ فقط
— من صغار الكتاب والمساعدين — من المراكشيين ، يضاف إليهم ٨٠٠٠ من الخدم
والفراشين وهم من أهل البلاد طبعا .

وقد ظلت البلاد تحكم حكماً عرفياً من ١٩١٢ إلى ١٩٢٤ ، ورفعت الأحكام العرفية
طاماً ثم أعيدت واستمرت إلى سنة ١٩٢٠ ، وأعيدت مرة ثالثة سنة ١٩٣١ ولا زالت قائمة
إلى اليوم ، أي أن مراکش حكمت حكماً عسكرياً عرفياً نصف المدة التي أقامها في ربوعها

الفرنسيون . وهو أمر لم يسمع بمثله في قطر من الأقطار في أظلم أيام الجهالات والاستبداد .
فهذه البلاد جميعاً تسير من الناحيتين السياسية والاقتصادية إلى الوراء ، وتلك حقيقة
ما نظن أحداً من الفرنسيين — منصفين وغير منصفين — إلا ويُسلم بها ، لأن الدولة
الفرنسية نفسها تقررها ولا تنفيها .

الرهوط المعنوي :

هذا هو وضع أهل المغرب من الناحيتين الاقتصادية والسياسية . بقى أن ننظر في أحوالهم
من النواحي المعنوية الصرفة : نواحي العقيدة والتعليم والثقافة .

التهرب والاسهال :

ربما بدا غريباً أن يقال إن الدولة الفرنسية هي الدولة الأوربية الوحيدة التي تسهين
بمقائد من تتولى أمرهم من الناس وتحاول تغييرها أو الخط من قدرها بكل ما تستطيع من
وسائل القهر والإرهاب .

فقد بدأت الدولة الفرنسية ، فوضت يدها على الموارد ، التي جرت العادة بأن ينفق منها في
البلاد الإسلامية على شئون الدين وما يتصل به من مساجد ومعاهد : استصفت أموال
الأوقاف والعيون المرسودة لشئون الدين واعتبرتها أملاكاً للشعب الفرنسي ، وخصصت
أكثر من ثلثها لإغايات المهاجرين الفرنسيين ، أما الثلث الباقي فقد رصدته لشئون العقائد
إسلامية وغير إسلامية ، ولا يزيد مقدار المخصص من هذا الثلث لشئون العقيدة الإسلامية
على الثلث ، أما الثلثان الباقيان فموقوفان على مصالح الكنيسة الكاثوليكية ، ولا يزيد عدد
أتباعها في المغرب كله على $\frac{1}{10}$ من عدد السكان . وهذا وحده كاف لكي يمين لنا موقف
الحكومة الفرنسية من الإسلام في هذه البلاد التي تعتبر بحق حصناً من حصون هذه
العقيدة السمحاء .

محاولة تنصير أهل البوم :

ولم تخف الحكومة الفرنسية في يوم من الأيام نيتها في تنصير أهل البلاد ، وقد أطمعها
في ذلك مؤرخون ومفكرون فرنسيون استوفقت انتباههم السرعة التي تحولت بها البلاد من

الجزائر فجأة الباب المنير الذي تنفذ منه يوماً بعد يوم ، وفي سرعة مشاعل الوحي النصراني إلى قلب القارة السوداء . !

وكانت هيئة هذا المجمع تجعل أغراضها في عبارة صغيرة كتبها بأحرف كبيرة جداً في أعلى ما أذاعته من منشورات وهي « الكفاح ضد الإسلام » .

وهذه الأدلة وحدها تكفي لتعيين موقف الحكومة الفرنسية من الإسلام والمسلمين . ولم تغير الحكومة الفرنسية من سياستها هذه شيئاً رغم ما ابتلاها الله به من ذل واستعباد على أيدي النصارى الألمان ، ففي سنة ١٩٤٥ أصدرت الحكومة الفرنسية منشوراً أخرجت به من إدارة المساجد والمعاهد الإسلامية كل من لا يعرف الفرنسية . ولا حاجة بنا إلى القول بأن قليلاً جداً من هؤلاء الأئمة والخطباء والمدرسين يعرفون الفرنسية ، والنتيجة الواضحة لذلك هي بقاء المنشآت الإسلامية من غير أئمة أو شيوخ أو مدرسين .

والأمر في مراکش لا يختلف عن ذلك في كثير أو قليل .
والحال في تونس أسوأ ، فالإسلام هناك عقيدة ممتحنة ، ويُنظر إليه كأنه بقية من بقايا الوثنية التي ينبغي أن تزول ، ولا يجوز لمسلم واحد أن يتحدث في هذه البلاد الإسلامية باسم الإسلام .

التعليم :

وطبيعي أن يكون موقف الفرنسيين من تعليم الأهليين موقف العدو الذي لا يأذن لحصمه المغلوب بشيء من العلم أو النور يرفع به قواه المعنوية ، أو يأذن له في أن يخطو خطوة واحدة نحو العصر الذي يعيش فيه .

فاللغة العربية معتبرة في المغرب جميعه لغة أجنبية لا تحفل السلطة المحتلة لها أي حفل ، بل تقف منها موقف العدو . ونجزي من التصريحات الكثيرة والقرارات المتوالية بقرارين أصدرهما رجلان من كبار المشرفين على شئون التعليم في الجزائر ، فقد جاء ضمن قرارات أصدرها الحاكم لاريشال في سنة ١٩٠٤ ما يلي : « وللسلطات أن تلغي — إلغاء مؤقتاً — أو نهائياً — كل تصريح للمدرسين بأن يدرسوا اللغة العربية » . وفي ٨ مارس سنة ١٩٣٨ وزعت الحكومة الفرنسية على مدارس الأقطار المغربية منشوراً تعتبر فيه اللغة العربية « لغة أجنبية » وتحرم تعليمها .

ويذهب الفرنسيون إلى أن ذلك قاصر على المدارس الدينية . أما في المعاهد الخمسة للأهليين

فتعليم العربية مطلق مباح ، فأين هي هذه المعاهد المخصصة للأهلين ؟ إليك مقارنة بسيطة توضح الموضوع :

فالمعروف مثلاً أن سكان مراكش المسلمين يبلغون ستة ملايين ، وأن عدد الفرنسيين فيها نحو ربع مليون أى أن النسبة هي ٢٤ : ١ أى أن الفرنسيين يكونون ٤٪ من السكان . لهؤلاء الـ ٤٪ ١٥ مدرسة ثانوية كاملة و ٩٨ مدرسة ابتدائية و ٩٦٪ الباقين مدرستان ثانويتان ناقصتان وأربعون مدرسة أولية وابتدائية ، وعدد جميع طلبة التعليم الثانوى المراكشيين لا يزيد على ألف تلميذ ، أى دون عدد طلبة مدرسة ثانوية مصرية واحدة هي الحديثة !

واليك ما يقوله الأستاذ ليقى بروقتسال فى ختام فصل طويل عن حياة المراكشيين : إن إنشاء الحماية الفرنسية فى مراكش ونشر الثقافة الفرنسية هذا النشر الرائع قد غير المثل الأعلى للجيل المراكشى الجديد تغييراً تاماً ، والوقت لا زال مبكراً جداً ولايسمح لنا بتعرف الاتجاه الذى ستأخذه الحياة الفكرية للمراكشيين خلال السنوات المقبلة .

المسألة كلها عنده مسألة الثقافة الفرنسية ، والوقت لا زال فى نظره مبكراً جداً لتعرف اتجاه الثقافة فى هذه البلاد ! يقول بروقتسال هذا بعد نحو خمسة وثلاثين عاماً من الاحتلال الفرنسى !

الرقابة المغربية المختارة « أبلت » :

ويذهب كثير من الفرنسيين إلى أن هذا الأسلوب فى القضاء على الثقافة العربية الإسلامية فى البلاد قد آتى ثمرها طيباً جداً . فإن توجيه النابيين من أهل البلاد توجيهها أوروبياً فرنسياً قد حول أذهان المفكرين المغريين تحويلاً أوروبياً حديثاً وجعلهم يقفون فى نفس المستوى الذهبى الذى يقف فيه المفكرون الفرنسيون أنفسهم وسلك بهم طريقاً هي أسلم من الطريق الشرقى الذى سار فيه أبناء عمومته من الناطقين بالعربية فى البلاد الإسلامية الأخرى .

وليس أبعد عن الصواب من هذه الدعوى ، لأن الفكر الإسلامى الحديث لا يكاد يعرف إنتاجاً أدبياً هو أنفه أو أقل روحاً من إنتاج هذه الطبقة المختارة من أهل الفكر الجزائريين الذين يسمون أنفسهم « الفرانكو آراب » ومن حسن الحظ أننا نملك بين أيدينا بسمة أمثلة تصود لنا تفكير هذه « الأبلت » فى السياسة والفكر والأدب الخالص ، نملكها بالفرنسية ، كتابها

إنتاج أجنبى عنا أغراب عن لغتنا وثقافتنا ، ومن غرائب العقلية الفرنسية أنها تبيع للجزائرى شيئاً من الحرية إذا كتب بالفرنسية ، والويل له إن قال نفس الكلام بالعربية ! وإليك بعض نماذج منها مترجمة :

« الممتازون » ورأيهم فى استقلال بلادهم :

فهناك فى الجزائر طائفة من هؤلاء الجزائريين المتفرنسين يجتمعون فى هيئة تسمى « حزب الاستقلال » ، استقلال الجزائر طبعاً ، وإليك كيف يتصور هؤلاء المفكرون استقلال بلادهم : أعلنت الحكومة الفرنسية خلال سنة ١٩٥٧ عما سمته « الاتحاد الفرنسى » وهو اتحاد يجمع فرنسا ومستعمراتها فى نظام قريب الشبه من اتحاد الكمنولث البريطانى ، أقول شبيهاً فقط ، لأن الاتحاد البريطانى يعطى أعضائه نصيباً طيباً من الاستقلال . أما الاتحاد الفرنسى فعرضه تحويل الحمايات والمستعمرات إلى وحدات إدارية يحكمها حكام فرنسيون ويديرونها لمصلحة فرنسا وحدها ، مع منح أهاليها بعض الحريات الداخلية .

ومعظم هؤلاء الشبان الذين بعينهم الفرنسيون « الممتازين » يقبلون لبلادهم هذا الوضع ، ولا يضيرهم أن تتخلى بلادهم عن شخصيتها الكريمة وتنسى ماضيها المجيد .

يقول باشى أغابى شنوف نائب قسنطينية : « إن دخول الجزائر فى الاتحاد الفرنسى سيهيئ لها السلام والوثام والرخاء ، وهو يؤمن مصالح فرنسا الرئيسية ويضمن لها أكبر نصيب من الخير » .

ويقول قاضى عبد القادر ، وهو نائب آخر من نواب قسنطينية :

« إننى أدعو إلى المساواة فى الحقوق بين مواطنى الجزائر أجمعين من غير تفريق بين جنس وجنس أو دين ودين ، وأقترح أن يمثل الأوروبيين والجزائريين عدد متساو من النواب فى البرلمان الجزائرى وفى كل الجمعيات الانتخابية (يريد أن يقول أن يكون للجزائريين عدد مساو لما للأوروبيين ، وهو ينسى أن مواطنيه يعدلون الأوروبيين ١٦ مرة ، وأن مواطنيه أصحاب البلد والأوروبيين أجنبى) وأنا أرى أن تكون الإدارة مسئولة أمام البرلمان الجزائرى فإذا حدث خلاف بينهما فصل فيه البرلمان الفرنسى » .

ويقول عماد إسماعيل أحد نواب الجزائر :

« إن المشكلة الأولى التى ينبغى حلها هى مشكلة اختلاف الأجناس ، لا بد أن نصل قبل كل شىء إلى الاتحاد . فإذا تم هذا الاتحاد استطعنا أن ننظر إلى المستقبل فى شىء من

الاطمئنان ، إننى أريد أن يتكون البرلمان الجزائرى من أعضاء يمثلون الحضارتين على قدم المساواة . نحن نريد أن تتم الإصلاحات المطلوبة على أسس فرنسية لكي يكون لها أثر ، وينبغى أن يتساوى عنصر السكان فى هذا الصدد (الفرنسيون والجزائريون) وأن يمثل البرلمان الجزائرى لدى برلمان باريس عدد أكبر من النواب . وإننى أرى أن يسمح للجزائريين بأن يكون لهم الحق فى شغل الوظائف التى يشغلها الأوروبيون ... »

هذا هو منتهى فهم هؤلاء الاستقلاليين الجزائريين لكرامة بلادهم وحقوقها . بيد أن شباب المغرب لم يخل من نفر كريم فيهم نخوة وشجاعة . فهم يهاجمون السياسة الفرنسية هجوما صريحا غير هيايين استخط الفرنسيين ، ولا يستطيع الإنسان أن يتصور قسوة الفرنسيين على الأحرار فى البلاد التى تبغى باحتلالهم ، إلا إذا اتصل بالمجاهدين المغاربة خارج المغرب ، وعرف منهم مصارع إخوانهم فى هذه البلاد المسكينة ، فلم يجن شعب أوربي على قضية الحرية بقدر ما جنى الفرنسيون ، إن أعداد من قتلهم وشردوهم لا تدخل تحت حصر ، ولا زالوا ماضين فى ذلك رغم تقدم الدنيا وإفلاس سياسة القهر والاستبداد .

إليك مقتطفات من كلام أحد هؤلاء الأحرار الجزائريين الأبطال ، وهو كلام قريب من روح الوطنية الصحيح . قال السيد مزرنه أحد نواب الجزائر ورئيس « جماعة انتصار الحريات الديمقراطية الجزائرية » :

« تعيش الجزائر منذ أكثر من قرن تحت نظام استعمارى . وهذا النظام يقوم على أساس الفتح الحربى والاستغلال الاقتصادى لصالح الأقلية الأوربية وحدها على حساب أهل البلاد ، وهو يعتمد على التفوق الممنوى والسياسى والاجتماعى لهذه الأقلية . وقد فشل هذا النظام رغم ذلك فشلا تاما فى القضاء على الشخصية الجزائرية كقومية قائمة بذاتها .

« وقد استطاعت هذه الشخصية أن تمبر عن نفسها دائما بقوة شعب عقد العزم على أن يحيا محترم التقاليد والعقيدة والحضارة ، وأن تحترم حياته السياسية ومصالحه العامة التاريخية . » ثم إن إنكار الدول المتحدة الموقعة على ميثاق الاطلنطى للنظام الاستعمارى ، والتضحيات الجسيمة التى تحملها الشعب الجزائرى للدفاع عن الديمقراطية عامة ولتحرير فرنسا خاصة ، كل ذلك يعطى الشعب الجزائرى الحق الذى لا يمارى فيه فى أن يستمتع بالحريات الديمقراطية وأن يشرف بنفسه على مصائره .

« من ثم لا يمتزج الشعب الجزائرى لغيره بالحق فى أن يشترع له ، ومن ثم فلا بد من انتخاب هيئة تشريعية ذات سيادة ، ولا بد أن تنتخب هذه الهيئة بالاقتراع العام من غير

تميز بين جنس و جنس أو بين دين ودين ، وأن يتم ذلك في جو من الحرية المطلقة لكي تكون الهيئة الانتخابية مرآة للأراء كلها ، ومن ثم تكون جديرة بأن تحمل جميع المشاكل التي تشغل الأذهان في الجزائر حلا عادلا .

وهذا كلام حسن فيه صراحة وحق ، وإن كان لا ينفحو نحو الاستقلال التام بحال . ولو قاله صاحبه بعيدا عن الإرهاب الفرنسي لسكان أشمل وأكثر تفصيلا ، ولكنه خير على كل حال ، لأنه يقال للغاصب في وجهه ، وهو خير من ألف حديث يقوله صاحبه وهو آمن في ناحية لا تناله فيها يد الظالمين ، ولا تعظم منه لذلك فائدة المظلومين .

فهم الحرية في المغرب :

وقضية الحرية في المغرب العربي باب في ذاته لو فتحناه لما فرغنا منه بحال^(١) ، فإن العجب ليأخذ النفس حينما يجد شعبا كالشعب الفرنسي يتحدث عن الحرية هذا الحديث الطويل ، ومع هذا لا يأذن لمن تحت يده بأبسط نصيب منها ولا يتردد في العسف بمن يقول كلمة «الحرية» عسفا لم يعرف من أبعد أم الأرض عتوا وجهالة . ففي خلال هذا القرن الذي ابتلى فيه المغرب بالاحتلال الفرنسي قتل الفرنسيون من أحرار المغاربة أضعاف ما قتلت أم الاستعمار جميعا من المستعمرين أجمعين وألقت فرنسا في غياهبات السجون ألوفاً ممن كان الوطن الفرنسي يشرف بهم لو كانوا فرنسيين . وإن الإنسان لا يكاد يطالع أخبار مصاب الفكر والضمير الحى في المغرب العربي على يد الفرنسيين حتى يفقد كل احترام للذهن الفرنسي كله ، وكيف تريد أن يصدق الإنسان أن الفرنسيين آمنوا بالحرية يوما إذا كان هذا موقفهم من الأحرار ؟

ولكن هذا كلام قد قيل وقيل حتى عرفه الناس أجمعون ، وما أقل جدوى شكوى الجريح حين يكون سامعه أحد اثنين : مثالم لحاله عاجز عن إسعافه ، أو مستريح إلى شكاته لأنه الجاني عليه ، وهذه الشكاية هي — بعد كل شيء — غايته ومشتهاه ، كما تدوى صرخة القتل فيطمئن لها فؤاد القاتل ، لأنه يطمئن بها إلى أنه أصاب القتل واستراح .

(١) لا يوسع المقام هنا للكلام عن الحركات الوطنية في المغرب ، لأنني حرصت هنا على أن أعرض الحالة الراهنة كما هي ، دون الكلام عن الحركات المعارضة ، وهي سجل حافل بالجدد والمغرب وأهله .

ماذا هبنت فرنسا من وراء ذلك كله :

ولنا بعد ذلك أن نسأل : ماذا جنت فرنسا من هذا العسف والاستبداد ؟ وماذا عاد عليها من وراء هذا الاستغلال الذي ينافي كل فضيلة ، وهذه الخيانة الخسيسة لكل تراث للانسانية من الضمير الحى والفكر الحر والقلب الكريم ؟ إن الفرنسيين يفخرون بأنهم قد كسبوا من المغرب العربى كسبا مادياً خالصاً لا خسارة فيه ، فهم لم ينفقوا على المغرب العربى فرنكا واحداً من خزانته منذ فتخوه إلى اليوم ، لأنهم حرصوا على أن يستردوا من دم المغريين عن كل رصاصة قتلوا بها مغربياً ، ولأنهم يرغمون المغربى الآمن ، مزارعاً كان أو صائداً ، على إعالة المهاجرين ، ودفع نفقات الإدارة والاحتلال ، ولأنهم يفرضون على كل مغربى قادر الخدمة العسكرية إلى أجل غير محدود ، وقد استنزفوا بذلك دماء المغرب على نحو نقشمر منه الأبدان . فلم يظهر فى أية ناحية من نواحي المغرب شاب قادر على حمل السلاح إلا طوحوا به يحارب فى سبيلهم فى ألمانيا أو فى الهند الصينية أو فى مدغشقر ، ولقد حارب هؤلاء المغريون دفاعاً عن فرنسا حرباً نبيلة كريمة لا تجد فرنسياً إلا ويقربها دون شكر أو تقدير ، كأنها شئ مقرر مفروض على هؤلاء المغريين .

ولكن فرنسا لم تجن من ذلك المال النهوب وذلك الدم المسفوك شيئاً على الإطلاق ، بل هى أقل شعوب الأرض إفادة من الرعايا والمحكومين .

فبعد عشرات السنين من السلب والاستصفاء لازالت فرنسا أفقر الدول التى كانت تريد أن تكون فى مستواها ، فهى مفلسة مدينة ، ولن تفرغ من ديونها إلا بعد عشرات وعشرات السنين ، ولن تصبح ذات يوم شعباً ذا مال وغناء .

وقد نقلت إلى المغرب من أبنائها نحو مليون ونصف ، هى اليوم فى أشد الحاجة إليهم فى بلادها ، لأن نسبة السكان فيها فى انهيار ، ولأنها تستخدم الملايين من العمال الأجانب ليعملوا فى أرضها وليسدوا هذا النقص المتزايد فى الجنس الفرنسى الأصيل .

وقد ضحت بألوف المغاربة للدفاع عن نفسها ، فلم تسلم من أن يخونها أبنائها ويسلموها للعدو العنيد ، فذاقت بين سمع الدنيا وبصرها ذل الاستعباد وعرفت عار الخيانة ، وامتهنت كرامتها على نحو لم تعرفه قبل أن تكون لها امبراطورية أو مستعمرات ، وذلك فى ذاته من تقديرات العناية الإلهية الفياضة بالعبر ، لو كان الناس يعتبرون .

فهى لهذا لم تجن من وراء خيانة نفسها وخيانة من أوقعهم الله بين أيديها إلا مذلة

العار ، وذل الدين ووصمة خيانة المبادئ والأخلاق ، وقد أخذت في الانحدار منذ بدأت تفعل في المغرب هذه الأفاعيل ، ومضت أيام عزها مع أمس الدابر ، وسبحان من يرث الأرض ومن عليها وهو أعدل العادلين .

وماذا خسروا المغرب :

ثم ماذا خسر أهل المغرب من وراء ذلك كله ؟

لا زالت أم المغرب بخير ، ولا زالت أمما إسلامية عربية تتوفر في كيائها الحياة ، والمغربيون من غير شك اليوم خير منهم منذ مائة عام ، لم يحس المستعمر روحهم ، ولم يفل من قلوبهم مثالا ، لقد جرد بلاد المغرب من أموالها ، واستصفي خيرات أرضها ، ولكنه يشمر الآن أنه لم يفعل شيئا ، لأن كتلة المغريين لا زالت سليمة كريمة ، تستمسك بالإسلام وتتجه نحو العروبة ، وكأنما أحسن إليها المستعمر من حيث لم يحتسب ، لقد أغلق عليها الباب ومنع عنها النور ، فظلت كما هي حيث تركها ، وهي اليوم أحضر ما تكون وعياً وأسلم ما تكون جوهرها ، بل قد أنجبت من أبطال الحرية خلال هذا القرن المظلم عددا يحسدها عليه المستعمر نفسه ، وإذا ذكرت ما أوردته لك عن نظرة الفرنسيين الأول إلى الإسلام وإزدرائهم له ، واستهانتهم بالمغريين ، فاقراً الآن ما كتبه أحد أعلام الفرنسيين منذ عام فقط ، مسلماً فيه بجلال الإسلام ومعترفاً فيه بفضائل الجنس المغربي الكريم ، ومقرراً فيه هزيمة أبناء جنسه في كل ما رجوه من القضاء على المغرب وأهله وتحويله إلى بلد فرنسي كاثوليكي .

« في مارس سنة ١٨٣٩ كتب الأمير عبد القادر إلى ملك فرنسا لوى فيليب يقول : لو أردت السلام حقاً لاستطاع بلادنا أن يتحدا فلا يصبحان إلا بلداً واحداً ، ولعاش أقل رعاياك بين قبائلنا في أمان تام ، ولأصبحت التجارة حرة فعلاً .

« لو كنت تريد السلام حقاً لما كان من العسير أن يطرد امتزاج الشعبين يوماً بعد يوم وبهذا تكون قد كتبت لنفسك سمادة إدخال الحضارة — التي يحمل النصارى مشعلها — إلى بلادنا دون أن تراق قطرة من الدماء .

« إن مشا كل الشمال الإفريقي الدائمة لا زالت على حالها منذ مائة وعشر من السنين ، ولم تزل كما هي منذ ثلاثة آلاف من السنين ، ولم تتغير إلا الظواهر ، وقد نشأت الفوضى التي تسود السياسة الفرنسية في الجزائر عن تعلقنا بهذه الظواهر تعلقاً تاماً ... ولقد شهد تاريخ المغرب في نواحيه الواسعة كثيراً من الإمبراطوريات الباهرة السريعة الزوال ،

طوتها جميعاً يد الحدان ، ولقد صدق ا . ف جوتييه حيناً قال : إن الدول في المغرب أشبه ما تكون بعيش الغراب ، يفضج في ليلة ويذبل في ضحوة ، ولكن رباطاً واحداً عَبَّرَ القرون وسما على الأحداث ، وهو يتوثق مع الزمان ويصبح عامل الاستمرار ، ذلك الرباط هو الإسلام وهو شيء أكثر من دين ، إنه عالم سياسى واجتماعى صقلته العقيدة صقلا . إن المسلم يجد نفسه في وطنه مادام في بلد إسلامى أيا كان ، وإن نظامه الشخصى والدينى والاجتماعى يظل ثابتاً دون تغيير ما أقام في دار الإسلام ، ومن هنا نتج أن معنى الوطنية عند المسلمين يخالف معناها عندنا نحن الغربيين ، وأن الحقائق الأرضية الجغرافية لا وجود لها عند الشعوب المستعربة .

وإنه لما يساعدنا على فهم الإسلام معرفة الرجال الذين خدموه ، لقد قدم الإسلام للعالم فلاسفة وأبطالاً وأدباء وسياسيين . وحينما اتصلت فرنسا بشعوب الإسلام اتصالاً وثيقاً وجدت نفسها وجهاً لوجه أمام رجل ضم في نفسه كل صفات الشعوب التي أخذت على نفسها مسئولية حكمها ، ذلك هو عبد القادر .

لقد ترك هذا الرجل طابعه الذى لا يمحو في التاريخ الإفريقى للعلاقات بين أوروبا والعالم الإسلامى . . عن طريق هذا الرجل تستطيع أن تفهم معانى ذلك الإسلام الذى يعود إلى البقطة بكل غرائزه وتقاليده وفلسفته ومطالبه^(١) .

ذلك اعتراف صريح بالهزيمة أمام أهل المغرب ممثلين في شخصية بطلمهم الخالد عبد القادر يحميمهم ذلك الإسلام المجيد من كل ضير .
لم يخسر المغرب شيئاً ، وأمامه المستقبل الطويل المجيد .

ليبيا :

بقيت كلمتان عن ليبيا وبلاد الريف .

فأما ليبيا فقد دهمها الاستعمار الإيطالى منذ ١٩١١ ، والإيطاليون أقل من الفرنسيين حضارة وأقل منهم خبرة في مسائل الاستعمار وسياسة الشعوب ، ومن ثم لم يتقيدوا في سياستهم الطرابلسية بعرف ولا بخلق ولا بتقليد ، وضموأ أيدهم على الأرض كلها بالنصب والقهر وأخذوا ينقلون أسرات إيطالية وقيمونها في الأراضي المغصوبة ، ويقدمون لهذه الأسر قروضاً

(١) نشر هذا الكلام بتوقيع M.d كقدمة لعدد مجلة Le Monde illustre الخامس بالجزائر .
ولم أستطع تعرف شخصيته الحقيقية .

تمكنهم من استغلال هذه الأراضي . ولما كان الإيطاليون شعباً معظمه من الصنّاع والزراع الفقراء فقد رحبوا بالفرصة وهاجروا آلافاً حتى كاد البلد يتحول إلى بلد إيطالي لو لم تتداركه رحمة الله بالحرب الأخيرة التي كسرت ظهر الإيطاليين وحالت بينهم وبين الإجهاز على شعب أعزل مسكين .

وإليك حقيقتان تجملان السياسة الإيطالية في هذا القطر وهما تغنيان عن كل تعليق : أصدرت الحكومة الإيطالية قانونين سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٣٣ حرمت فيهما على الأهالي امتلاك الأراضي الزراعية ، ولم يُسمح لهم إلا امتلاك النخيل وأشجار الزيتون وحق استعمال أراضي المراعى .

واستقدمت المهاجرين بالآلاف حتى بلغ عددهم ٧٠٠٠ في سنة ١٩٣٥ ووزعت عليهم أراضي الأهليين .

في هذا كفاية ، وليقل الإيطاليون بعد ذلك إنهم أنشأوا المدن والطرقات والموانئ والمدارس والشركات ، ليقولوا ما يشاءون ، فهذه كلها لاتعنيننا لأن شيئاً منها لم ينشأ لمصلحة أهل البلاد ، ولم يكن الناصب ينوى إلا شيئاً واحداً وهو استئصال الليبيين . ولقد استئصل منهم بحمد السيف بقدر ما سمحت به الظروف . إن مصير هذا البلد العزيز اليوم بيد المنتصرين ، وقد زعموا أنهم يستفتون أهله ، ولكننا لا نشك في أنهم لن يأخذوا برأى الأهليين في كثير أو قليل .

نبذة تاريخية عن مطامع إسبانيا في مراکش :

كانت للإسبان في المغرب خلال القرن السادس عشر آمال كبار ، فقد كانت دولتا بنى عبد الواد والحفصيين ضعيفتين في أوائل هذا القرن ضعفاً شديداً ، واستقلت بلاد الساحل الهامة مثل تونس وبزرتة وبجاية والجزائر ووهران ، وسيطرت عليها جماعات من الملاحين صرفت همها إلى غزو السواحل الإسبانية لإيقاظ من تستطيع إنقاذه من المسلمين المذيين في إسبانيا وللغوز بما تستطيع اغتنامه من سواحل الإسبان وموانئهم وسفهم . فنهض لهم ملوك الإسبان الكاثوليكيون يُحَرِّضهم راهب شديد العصية هو فرانسيسكو رخيبييس دلسيروم آل على نفسه أن يحول المغرب إلى بلاد كاثوليكية ! وقاد الإسبان في هذه الحرب الصليبية القائد « بيدرو فائارو » . واستطاع الإسبان أن يحتلوا على الساحل المغربي مراكش في موانئ المرسى الكبير ووهران وبجاية وفنارس ودأس وشرشل

ومستقائهم ، بل احتلوا طرابلس نفسها سنة ١٥١٠ . ولو لم يتدارك الله المغرب بالإخوة الأتراك الأربعة عمرُوج وخير الدين وإسحاق وإلياس — الذين أنقذوا المغرب ببطولتهم وانتهوا بأن جعلوا الجزائر ولاية عثمانية — لطال أجل الإسبان في المغرب . ثم اضطربت أحوال إسبانيا بعد ذلك اضطراباً أرغمها على ترك كل مراكزها على الساحل الإفريقي إلا سبتة ومليلية ، واجتهد سلاطين الدولة السعدية الشريفة في مراكش في القضاء على هذه البقية الباقية وتطهير بلادهم من الغزاة الدخلاء ، ولكنهم لم يستطيعوا استخلاص سبتة ومليلية من يد الإسبان .

وحينما ضعف أمر الدولة السعدية وأخذت عيون الأوروبيين تتجه نحو بلاد الإسلام من جديد ، كان الإسبان في جملة الطامعين ، فتمكنوا من توسيع منطقة نفوذهم ، واستولوا على تطوان في سنة ١٨٦٠ . ثم عقدت هدنة بينهم وبين السعديين تنازلوا فيها عن تطوان مقابل عشرين مليوناً من الريالات الأسبانية .

مؤتمر الجزيرة الخضراء :

وبلغت أحوال إسبانيا خلال القرن التاسع عشر مبلغاً من السوء جعل بلادها رمزاً للفوضى وموضعا لسخرية الأوروبيين أجمعين . ولكن فرنسا كانت طامعة في مراكش ، ولم تكن لتجروء على مهاجمتها منفردة مخافة الإنجليز والألمان ، فلم تزل تفرى الأسباب حتى وقموا معها بماهدة سرية في مدريد قسمت مراكش بمقتضاها إلى مناطق ثلاث : فرنسية وإسبانية ودولية ، وأثار هذا الاتفاق مخاوف مولانا السلطان عبد العزيز سلطان مراكش إذ ذاك ، فدعا اثنتي عشرة دولة أوروبية إلى مؤتمر دولي في الجزيرة الخضراء ظننا منه أن اجتماع الدول يؤدي إلى اختلافها وسلامة بلاده . ولكن المؤتمر لم يكد يجمع في السابع من إبريل سنة ١٩٠٧ حتى خيب ظنونه ، فقد قرر المؤتمر ما يلي :

— احترام الدول الأوروبية لاستقلال مراكش ووحدتها أراضيها

— فتح مراكش لتجارة الدول على السواء .

— السماح لفرنسا وإسبانيا بتقديم مساعدات فنية ؛ لتنظيم الشرطة المراكشية في

بعض الموانئ .

وكان هذا البند الأخير هو الباب الذي نفذ منه كل البلاء .

فإن فرنسا ما زالت تتوسع في استعمال هذا الحق حتى انتهت إلى فتح مراكش وإلزام سلطانها مولانا السلطان عبد الحفيظ في ٣ مايو سنة ١٩١٢ بتوقيع معاهدة فاس ، وقد ورد في هذه المعاهدة المشثومة بند يبيح للحكومة الفرنسية مفاوضة الحكومة الأسبانية فيما لها من مصالح جغرافية على شاطئ العدو المراكشية . وتم الاتفاق بين فرنسا وإسبانيا في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٣ . وعقد اتفاق بينهما فازت منه إسبانيا بالمنطقة التي تسمى الريف وهي شبه قوس يمتد من مجرى نهر مَكْوِيَّة إلى حدود منطقة طنجة الدولية .

أعطيت إسبانيا هذه المنطقة لتنظيمها ولتحضرها وتمشي بها إلى الأمام ، ولم يكن في إسبانيا نفسها في ذلك الحين نظام أو حضارة أو سير إلى الأمام ! ولكن الدول الأوروبية اعترفت لأسبانيا بهذا الوضع . وذلك في إذاته خيانة من الخيانات التي لا تنتهي ، والتي اقترفها هؤلاء الأوروبيون في حق الحضارة والحرية والنظام .

بل كان أحرار الأسبان أنفسهم من أعداء فكرة التوسع في مراكش ، ولكن أحرار الأسبان في كل زمان ضخمة الرجعيين ورجال الدين في هذا البلد ، وكانت هذه المنطقة معتبرة نظريا جزءاً من سلطنة مراكش ، وأعطى السلطان الحق في تعيين خليفة له في المنطقة الأسبانية .

ولم يكد الأسبان يضعون أيديهم على هذا الإقليم حتى أسدلوا عليه ستاراً من حديد ، فلم يعد أحد يعرف عن أهله شيئاً . وليس أدل على ذلك مما يقوله جوتييه أعظم جغرافي الشمال الأفريقي والعارفين بشئونه ، فقد قال في سنة ١٩٣٥ : « إن معرفتنا عن هذا الإقليم سيئة جداً ! » ولا تعرف بقيمة العالم عنه أكثر مما يعرف جوتييه .

فإن البلاد لم تدرس الدرس الكافي ولم تنظم التنظيم المطلوب وتراجعت المنطقة على يد الأسبان إلى الوراء خطوات ، لأن الأسبان لا يملكون فضلاً من نظام أو حضارة يهبونه للناس .

ولو لم تتدخل فرنسا لحماية المصالح الأسبانية لإخماد ثورة الأمير عبد الكريم في سنة ١٩٢٤ لاستقلت هذه المنطقة من ذلك الحين ولرفرف عليها علم الحرية منذ سنين ، لأن الحكومة الأسبانية كانت قد فاوضت الأمير في الصلح فعلاً .

عادت إسبانيا إلى السيطرة على المنطقة منذ منتصف سنة ١٩٢٦ وقررت أن تسير على أسلوب من العنف يقضى على مسلمي المنطقة قضاء ، وأجبت أن تقتدى في ذلك بالفرنسيين .

ثم قامت الحرب الأهلية الإسبانية ، ومن غرائب المقادير أنها نشأت في المنطقة الخليفية ، أعلن فرانكو ثورته فيها واستقل بها عن مدريد واحتاج إلى عون المراكشيين الأشداء فوعدهم بالخير إذا هم عاونوه ، وقد انتهز سمو خليفة المنطقة الخليفية هذه الفرصة وأعلن استقلال وزارتي العدل والأوقاف عن الإدارة الأسبانية وأرسل إلى مصر بعثة ثقافية ، لعلها أول بعثة علمية مغربية تصل بلداً شرقياً . وأسس في القاهرة بيت المغرب ومكتبة التبادل الثقافي ، وهذه كلها مفاخر تذكر بالشكر الجزيل لهذا الأمير الكريم .

والإدارة الأسبانية في هذه المنطقة لا تزال ينقصها الكثير من المرونة وحسن النظر حتى تستطيع أن تؤدي لأهلها خدمة طيبة .

بيد أن العزاء الوحيد عن ذلك كله هو أن الأسبان أنفسهم في بلادهم في مثل هذا الحال السيئ من ضياع الحريات وضيق المعاملات .

مسي مؤنس